سياسة تركيا تُجاه الاتحاد الأوروبي في ضوء الإستراتيجية الأمريكية(٢٠٠١- ٢٠١٥م)

المدرس الدكتور يونس شعيل عجيل
الكلية التربوية المفتوحة- مركز المثنى الدراسي
younisajeel946@gmail.com

Turkey's policy towards the European Union in light of the American strategy (2001-2015)

Inst. Dr. Younus Shaeel Ajeel
The Open Educational College - Al-Muthanna Academic Center
younisajeel946@gmail.com

الملخّص :

حققت السياسة الخارجية التركية منذ تأسيسها عام ١٩٢٣ مجموعة من الأهداف : أهمها كسب الدعم الغربي لتركيا عن طريق إبراز أهمية تركيا الاستراتيجية للعالم الغربي، ومن أجل أن تصبح من القوى الإقليمية المؤثرة في المحيط الإقليمي والدولي وصولاً إلى تحقيق الاندماج الكامل بالقارة الأوروبية . منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة برزت أهمية تركيا لطرفي النزاع ،إذ كان هدف تركيا الرئيس الانحياز إلى الولايات المتحدة الأمريكية ،وقد أثر الموقف بدوره على تحديد ملامح سياسة تركيا الخارجية للمراحل المقبلة ،لاسيما سياستها تجاه أوروبا، إذ ارتبطت السياسة بالدرجة الأساس بالإمكانات الذاتية التركية ،إضافة إلى الدعم الخارجي الأمريكي الذي حاولت تركيا استثماره من أجل الإسراع بانضمامها إلى المؤسسة الغربية ،بيد أنها قد عجزت من الانضمام لتلك المؤسسات نتيجة أزماتها الداخلية وتحول النظام العالمي من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية

الكلمات المفتاحية: تركيا، الإتحاد الأوروبي ، الإستراتيجية الأمريكية

Abstract:

Since its establishment in 1923, Turkish foreign policy has achieved a set of goals: the most important of which is to gain Western support for Turkey by highlighting Turkey's strategic importance to the Western world, and in order to become one of the influential regional powers in the regional and international environment, leading to full integration with the European continent. Since the end of World War II and the beginning of the Cold War, the importance of Turkey to the two parties to the conflict has emerged, as Turkey's main goal was to align with the United States of America, and the situation in turn affected the definition of the features of Turkey's foreign policy for the next stages, especially its policy towards Europe, as the policy was primarily linked to the self-potential In addition to the American external support that Turkey tried to invest in order to speed up its accession to the Western institution, however, it was unable to join these institutions as a result of its internal crises and the transformation of the global system from a bipolar system to a unipolar one.

Keywords: Turkey, The European Union, The American Strategy.

المقدمة

تميزت سياسة تركيا حيال أوروبا بالتواصل عبر مراحل زمنية سعت فيها إلى تحقيق أهداف الدولة التركية الحديثة التي أعلن عنها مؤسسها "كمال مصطفى أتاتورك"، وقد حاولت تركيا أن تعتمد على وسائل عديدة من أجل تحقيق أهدافها الخاصة للإندماج الكامل في العالم الغربي، والتأثير الأمريكي يبدو واضحاً في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي ، فالولايات المتحدة الأمريكية تمتلك علاقات قوية مع تركيا في أطار الشراكة الاستراتيجية بينهما، فضلاً عن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية بأن تكون تركيا مؤثرة في مستقبل سياسات الاتحاد الأوروبي تعزز من فرص نجاح الحرب على الإرهاب، ولاشك أن دول الاتحاد الرئيسة ألمانيا وفرنسا وبريطانيا ترغب بانتهاج سياسة مستقلة عن السياسة الأمريكية ، وهذا قد يقلل من أهمية التأثير الأمريكي في مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

وبناء على ما سبق سنقوم بتقسيم هذه الدراسة على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول - العلاقات التركية – الغربية بين عامي (١٩٩٠- ٢٠١٥)

المبحث الثاني - عوامل الاستيعاب والاستبعاد في انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي

المبحث الثالث- ملامح السياسة المستقبلية لتركيا تُجاه الإتحاد الأوروبي(التهديدات والفرص):-

أهمية الدراسة:

تكمن هذه الأهمية في كونها توضح أهمية تركيا الاستراتيجية أضافة إلى دورها المؤثر في الاستراتيجية الأوروبية، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى دعم تركيا في سياستها تجاه الاتحاد الأوروبي بما يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية و تركيا معاً.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية: تتمثل في وجود علاقة بين التوجه التركي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ودرجة تأثير الدور الأمريكي، فكلما توافقت مصالح السياسة

الأمريكية مع السياستين التركية والأوروبية كلما كانت هناك استجابات أوروبية إيجابية إزاء السياسة الامريكية ، وهو ما سينعكس على تفعيل مسألة انضمام تركيا لنيل العضوية في الاتحاد الأوروبي، وكلما اختلفت مصالح السياسة الأمريكية

مع أحداهما كان تأثير الدور الأمريكي في تسريع عملية الانضمام محدود.

المبحث الأول: العلاقات التركية – الغربية للفترة(١٩٩٠-٢٠١٥):

وينهض هذا المبحث بمطلبين هما:

المطلب الأول- العلاقات التركية – الأمريكية :

أنّ مبدأ الرئيس الأمريكي الأسبق "هارى اس ترومان Harry S. Truman" (١٩٤٥- ١٩٥٣) عبارة عن مشروع مساعدات عسكرية واقتصادية أميركية بقيمة (٤٠٠) مليون دولار تقدم لليونان، ولتركيا تقدم بها الرئيس إلى الكونغرس في ١٢ آذار ١٩٤٧، وتطور بشكل أكبر في ٤ يوليو من عام ١٩٤٨ حين تعهد باحتواء الانتفاضات الشيوعية في اليونان وتركيا، فكان فاتحة لشراكة استراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا ولاتزال مستمرة إلى يومنا هذا [(١)]، ويشير إلى إن العلاقات التركية – الأمريكية بأبعادها السياسية والاستراتيجية قد ظهرت منذ انضمام تركيا إلى حلف شمالي الأطلسي "الناتو" عام ١٩٥٢بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبدت تركيا شبيهةً بـ "الحصان الأسود" (Black Horse) بالنسبة للغرب والولايات المتحدة الأمريكية التي سعت لتقوية علاقاتها مع حليف استراتيجي مهم ومؤثر جغرافياً وسياسياً وحضارياً[(٢)]. وقد نسج كل من البلدين علاقته بالآخر في أطار عدد من المحاور وأهمها الآتي:-

أولاً- المحور الاستراتيجي للعلاقات التركية – الأمريكية:

أن المحور الاستراتيجي في علاقة تركيا بالولايات المتحدة الأمريكية يتناول الدور والمكانة التركية في

الاستراتيجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، خاصة بعد زوال الخطر الاستراتيجي الذي كان يمثله الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن الدور التركي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١.

١ - الدور التركي في الاستراتيجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة :

ترسخت العلاقات التركية - الأمريكية عندما انضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٢،إذ أدى التفوق التكنولوجي للولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العسكري إضافة إلى التحالفات التي ظهرت في أثناء الحرب الباردة إلى قيام علاقة عسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، وقد عمل حلف شمال الأطلسي بشكل مباشر على مواجهة الاتحاد السوفييتي الذي كان واحدا من التحديات المشتركة للولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، حيث شكلت الشيوعية السوفيتية تهديداً مشتركًا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وتركيا على حد سواء، فأدّت تركيا دوراً هاماً كمرتكز إستراتيجي لسياسة الاحتواء الغربية ضد الاتحاد السوفييتي خلال فترة الحرب الباردة [٣].

أختلف الدور التركي في الاستراتيجية الأمريكية عن المرحلة السابقة بعد بزوال الخطر الذي كان يمثله الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٩٠،الأمر الذي أدى إلى تدني قيمة تركيا التي كانت الدرع الحامية في خط المواجهة ، بل أنها أصبحت في الحسابات الجيوبولتيكية في الخطوط الخلفية ، وتوقع الكثيرون في تركيا أن ينهي الوضع الدولي الجديد أهمية ودور تركيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية[٤] ، غير أن تركيا استطاعت أن تنشط من جديد في الاستراتيجية الأمريكية كونها [٥]:

أ- عنصر استقرار رئيس في منطقة البحر الأسود .

ب – تتحكم في المضائق المؤدية إلى البحر الأسود من خلال مضيق البسفور والدردنيل.

ت – المرساة الجنوبية الشرقية لمنطقة حلف شمال الأطلسي.

ث – أنها عنصر التوازن مع روسيا في المنطقة الجنوبية الشرقية التي تتضمن القوقاز.

ج –تعد تركيا إنموذجاً للبلدان المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى ، وهي ستساعد على الحفاظ على استقلالها ،لاسيما وأن هذا الفراغ الناجم عن استقلالها ليس هناك أفضل من تركيا كي تسد مسده، وبنفس الوقت تعدُّ تركيا حلقة وصل بين الولايات المتحدة الأمريكية وهذه البلدان، وكذلك مع دول أوروبا الشرقية حيث أن هناك مشترك أثني في تركيا ودول آسيا الوسطى ذات(الأصول التركية).

ح – الموقع الجغرافي الاستراتيجي لتركيافي المنطقة، كما أن الاحتياطيات الهائلة من النفط والغاز كانت عامل جذب هام لكل الأطراف، وتركيا جسر لنقل الطاقة بين دول بحر قزوين وآسيا الوسطى والعالم الغربي(٦) .

خ – ضمان أمن منطقة الشرق الأوسط .

٢- الدور التركي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث ١١/أيلول ٢٠٠١:

أن هذه الأحداث وتداعياتها شكلت منذ لحظة وقوعها حدثاً مهماً في المشهد السياسي العالمي حينذاك، وتلتها العديد من الترتيبات والتبدلات الاستراتيجية الاقليمية والعالمية، فكان لها آثار عديدة في العلاقات الدولية ،إذ أن معالم " علاقات دولية جديدة " بدأت تتشكل منذ تلك اللحظة ، حيث بدأت تداعياته بالظهور على نحو مفصلي وتاريخي ونوعي ، والظاهرة الأكثر خطورة في أحداث ١١ /أيلول ٢٠٠١ تتمثل بتعرض الولايات المتحدة الأمريكية، كونها " القطب الأوحد" لضربة قوية في تاريخها المعاصر ليس من طرف بلد أو مجموعة بلدان بشكل مباشر، بل من طرف مجموعات إرهابية، لذا فأن التفكير الاستراتيجي الأمريكي قد طرح أسئلة خطيرة عن التحدّيات غير المسبوقة وما يصاحبها من تصدّعات واختلالات ضرورة لفهم هذا الحدث "الزلزال" ليس في لحظة وقوعه، وإنما في ما حمله من تداعيات و استحقاقات إقليمية وعالمية البعد، إضافة الى التعجيل بظهور معالم استراتيجية جديدة للولايات المتحدة الأمريكية ،حيث عبّر عنها خطاب " حال الاتحاد " الذي ألقاه الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج دبليو بوش" أمام مجلس النواب والشيوخ الأمريكين في ٢٩ كانون الثاني عام ٢٠٠٢، حيث أنه برزت مفاهيم كثيرة في هذا الخطاب مثل، " محور الشر" ، و" الدول المارقة "، و" الحرب على الإرهاب " ،لتعبر عن البيئة الاستراتيجية الجديدة، علما أنه وبعد وقوع تلك الاحداث تم اتخاذ جملة إجراءات شكلت عناصر ومرتكزات استراتيجية جديدة.

لقد زادت أهمية تركيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث ١١/أيلول عام ٢٠٠١في أطار ما سماه الرئيس الأمريكي الأسبق" جورج دبليو بوش" بالحرب على الإرهاب ، وقد كانت الاستجابة التركية سريعة ومباشرة ، حيث قامت تركيا بتسهيل استخدام أراضيها ومجالها الجوي للقوات الأمريكية في تشرين الأول عام ٢٠٠١ كي تستمر هيمنتهاعلى أفغانستان(٧).

لقد سهلت أحداث ١١أيلول عام ٢٠٠١ بداية عهد جديد للتفكير الاستراتيجي الأمريكي ،إذ قارنت الولايات المتحدة الأمريكية بين هذا الهجوم و الهجوم الياباني على ميناء "بيرل هاربر" في ٧ كانون الأول عام ١٩٤١ الذي أجبر الولايات المتحدة الأمريكية على دخول الحرب العالمية الثانية ، و خطر الإرهاب أدى إلى ظهور استراتيجية أمريكية كبرى تقوم على التدخل العسكري في الدول التي يمكن أن تكون قد تورطت في الهجمات [٨]. في سنة ٢٠٠٢ظهرت عقيدة الرئيس الامريكي الأسبق "جورج دبليو بوش" إذ قال "سوف نقضي على مخططات الإرهابيين، وسوف نقدمهم للعدالة ،وعلينا منع الإرهابيين والأنظمة التي تسعى للحصول على أسلحة كيمياوية أو بيولوجية أو نووية لتهديد أمن الولايات المتحدة

الأمريكية".ولم تكتفِ الولايات المتحدة الأمريكية بالحديث عن" أطر عامة " لاستراتيجيتها العالمية الجديدة

،إذ أنها أصبحت قادرة على مواصلة جهودها لبلورة قواعد خاصة لعقيدتها العسكرية الجديدة تسمح بحقها في توجيه الضربة الأولى إلى الدول التي تملك أسلحة دمار شامل. إذ تحدث الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج دبليو بوش" في ١ حزيران عام ٢٠٠٢ عن عزم الولايات المتحدة الأمريكية بالقيام بعمليات عسكرية "احتياطية" في إطار "الحرب الشاملة ضد الإرهاب"، إذ نقلت صحيفة (واشنطن بوست) يوم (٢٠٠٢/٦/١٠) حديثه هذا، والذي أعلن به الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج دبليو بوش" أيضاً أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية على وشك الانتقال من استراتيجية (الردع والاحتواء)، إلى استراتيجية (الهجوم الوقائي)[٩].

لقد كانت تركيا في تلك المرحلة شريكاً استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية يرتبط معها بتحالفات أمنية وعسكرية معها ، وكان موقفها المشاركة في أي ترتيبات تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية وعزز هذا الموقف وزير الدفاع الأمريكي الأسبق "دونالد رامسفيلد Donald Rumsfeld"(٢٠٠١-٢٠٠٦) عند زيارته لتركيا قبل وقوع الأحداث، ما أعطى دفعة إلى التحالف ، حيث تعززت آفاق الشراكة الاستراتيجية بين البلدين ، وتوضحت أبعادها أكثر بعدما قال نائب رئيس هيئة الأركان التركية :(بالنيابة عن القوات المسحة التركية ،أنا أدين وأشجب هذا العمل الارهابي بكل قوة)، حيث أعلن

المسؤولون الأتراك أنهم سيقفون مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب و انضمت تركيا إلى التحالف الذي شكلته الولايات المتحدة في أفغانستان لأسقط نظام طالبان، ولقد افادت الولايات المتحدة الأمريكية من وجود دولة مسلمة في تحالف الغرب على أفغانستان ،إذ ساهمت تركيا بعد ذلك بدور كبير في الدعم والإسناد (إيساف) التابعة للناتو، وشاركت دول من خارج الناتو أيضاً من خلال إرسال (١٢٠٠) جندي وتقديم العون اللوجستي والتدريب للجيش الأفغاني بعد سقوط حركة طالبان وإنشاء الحكومة الأفغانية [١٠] ، وتبرز أهمية تركيا في هذا التحالف للأسباب الآتية:

أ- الموقع الجغرافي لتركيا وقربها من افغانستان ومنطقة أسيا الوسطى.

ب – عدّت تركيا منطقة قريبة من افغانستان ،إذ أن هيئة الأركان التركية ترى أنَّ أفغانستان تقع ضمن نطاق الأمن الإقليمي التركي .

ت – أقناع القادة العسكريين الأتراك للولايات المتحدة الأمريكية بأن تجربتهم في ضرب "حزب العمال الكردستاني التركي(PKK) تستحق الإفادة منها ، ولاسيما تصورهم أن هناك تشابه بين "عبد الله أوجلان" زعيم "حزب العمال الكردستاني" التركي ،و"الملا عمر" زعيم "حركة طالبان" في أفغانستان.

ث- تقع منطقة الشرق الأوسط ضمن المصالح والأهداف الاستراتيجية الأمريكية المعروفة: الطاقة ، و(إسرائيل)، ودعم الأنظمة الحليفة، إلاّ أن التحول الكبير في هذه السياسة تمثل في جواب الإدارة الأمريكية عن السؤال الرئيس المطروح بفعل أحداث ١١/أيلول عام ٢٠٠١ ، والذي يتلخص كالآتي: لماذا قام شباب عربي من دول غنية متحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية وموقّعة على اتفاقيات دفاع أو علاقات عسكرية وثيقة معها مثل: المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى بهذه التفجيرات؟[١١].

لقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أشراك تركيا في حربها ضد العراق غير أن هذا الأمر قد تحول إلى خلاف بينهما حين رفض البرلمان التركي أطلاق العمليات العسكرية من قاعدة أنجرليك على الأراضي التركية ضد العراق ، وقد أتضح بأن هذا الموقف لم يكن سوى موقفٍ عابرٍ، إذ وافقت تركيا على أقامه قواعد عسكرية جديدة في لواء الأسكندرونة[١٢].

ثانياً – محور القضية الكردية:

لقد أدى المحور الكردي الذي تمثل بالموقف التركي من "حزب العمال الكردستاني "أو ما يعرف أختصاراً(PKK)،دوراً هاماً في توثيق العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا ، فقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية الموقف التركي وعدّت "حزب العمال الكردستاني "منظمة إرهابية ، والولايات المتحدة الأمريكية تتفهم مخاوف تركيا من أن احتلال العراق وأسقاط النظام العراقي قبل عام ٢٠٠٣ قد يؤدي إلى تشجيع الأكراد بالانفصال عن العراق وتكوين دولتهم في كردستان العراق والذي بدوره سينعكس على تشجيع الجانب الكردي التركي والذي يتراوح عدد السكان الأكراد ما نسبته (١٥-٢٠٪) من سكان تركيا الكلي البالغ بحدود (٧٥) مليون نسمة على الاستقلال عن تركيا [١٣].

لقد بلغ الدعم الأمريكي لتركيا أوجّه عام ١٩٩٨عندما قامت القوات المشتركة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا و" إسرائيل" باعتقال " عبد الله أوجلان" زعيم "حزب العمال الكردستاني" التركي عام ١٩٩٩في كينيا، بيد أن الخشية التركية الحقيقية أن يكون احتلال العراق مقدمة لحلقات أخرى في مسلسل التغيير الذي تريد الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقه في الشرق الأوسط ، وتركيا لا تستطيع حتى أن تستثني نفسها منه، لذا رفضت تركيا عزل ومحاصرة سوريا بعد احتلال العراق واغتيال رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق رفيق الحريري، كما كانت ضد طريقة التعاطي الأميركية مع ملف "حزب العمال الكردستاني" التركي المحمي والمسلّح -وفقا للأتراك- من جانب واشنطن وأكراد العراق، وهو ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى إدارة ظهرها لتركيا في مسألة التصدي لـ"حزب لعمال الكردستاني"[١٤].

وفي أواخر عام ٢٠٠٧ قام "حزب العمال الكردستاني" ببعض الهجمات داخل تركيا ،وردت الحكومة التركية عليها بعنف، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الدعم اللوجستي المهم لتركيا الذي ساعدها بتوجيه ضربات جوية إلى مواقع "حزب العمال الكردستاني" في شمال العراق ،بل وصل الأمر إلى حد توغل القوات التركية في عمق الأراضي العراقية لمطاردة فلول "حزب العمال الكردستاني " التركي في كهوف وجبال كردستان العراق [١٥].

ثالثاً- محور العضوية في الاتحاد الأوروبي:

تعد مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي واحدة من أهم القضايا التي تحدد ملامح الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا ،فطيلة العقود التي مرت على مسير العلاقات بين الطرفين،أولت الولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً فائقاً باستمرار علمانية النظام السياسي التركي وغربية ممارساته ، وقد وجدت واحدة من أهم الضمانات لنجاح منهجها هو انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي(١٦).

أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يضمن جسراً قوياً بين الشرق والغرب عبر البوابة التركية ،و الولايات المتحدة تهدف إلى خلق توازن استراتيجي داخل الاتحاد الاوروبي بين القوى التقليدية مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا، والقوى الجديدة الأقرب إلى الحليف الأمريكي مثل تركيا وبلدان أوروبا الشرقية مثل بولندا.

وترى الولايات المتحدة الأمريكية بأن لا يوجد مبرر بعدم ضم تركيا للاتحاد الاوروبي ،خاصة في ظل التزامها بأجراء كافة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تفرضها شروط الانضمام ، كما أن تركيا قد أخذت خطوات جادة في سبيل تطوير علاقتها الدبلوماسية والسياسية مع عدد من الدول التي تحتفظ بأرت عدائي اتجاهها مثل :اليونان وقبرص(١٧) .

رابعاً – المحور الاقتصادي:

لقد شهد الجانب الاقتصادي بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية تطوراً ملحوظاً في الفترة التي تلت نهاية الحرب الباردة ،إذ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمبادرتين مهمتين في مطلع التسعينيات من القرن الماضي ،الأولى بمبادرة فتح خطوط أنابيب(باكو تبليسي – جيهان) لنقل النفط ،مع خط أنابيب الغاز أذربيجان غرب بحر قزوين، أما المبادرة الثانية فكانت تتمثل في دعم الولايات المتحدة الأمريكية للإصلاحات البنيوية وبرنامج الموازنة لتركيا ،ذلك الدعم الحاسم بتأمين القروض المقدمة من قبل البنك الدولي لتركيا(١٨).

في سنة ١٩٩٨ تم تمديد اتفاقية ١٩٩٠التي تتضمن في شقها الاقتصادي الدعم الأمريكي لتطوير الاقتصاد التركي،أضافة إلى التعاون في مجال حماية الصناعة ، وأتسعت العلاقات التركية الأمريكية ليس فقط كسوق للصادرات الأمريكية ، بل

كشريك تركي يعتمد عليه في المشاريع والاستثمارات في تركيا والعالم الثالث، و بلغ معدل التجارة السنوية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية حوالي (٦) مليار دولار مع احتمالات نمو مستقبلية ، وأن المساعدات الإقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية ترتبط بالتنازلات التي تقدمها تركيا لخدمة الإستراتيجية الأمريكية[١٩].

المطلب الثاني :علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي بين عامي(١٩٩١ – ٢٠١٠)

الاتحاد الأوروبي هو كيان أو فاعل دولي له شخصية قانونية مستقلة ،وهو أنه كيان يجسد نظام سياسي أتتضحت سماته ومؤسساته مكتملة ،كذلك هو يشكّل بوضعه الحالي نظاماً فريداً، فلا هو بدولة ولا هو بمنظمة بيد انه ينطوي على بعض السمات التي لا توجد إلاّ في المنظمات ،مع ذلك هو يبدو أقرب ما يكون إلى شكل المنظمة الإقليمية ،كما أن البنية التنظيمية المؤسسية له وعمليات صناعة القرار تتسم بالتعقيد ، وهذا ما يجعل من الصعب الإحاطة بكل دقائقها وذلك بسبب الطريقة التي نشأت من خلالها المؤسسات ، والاتحاد الأوروبي تكتل سياسي واقتصادي أوروبي بدأ مساره منذ عام ١٩٥١ ومرّ بعدة مراحل توسعية ليشمل (٢٨) دولة أوروبية، قبل خروج بريطانيا عام ٢٠١٦، يلخص أهدافه الاستراتيجية في التأسيس لمواطَنة تضمن الحقوق الأساسية، وتدعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتقوي دور أوروبا في العالم [٢٠].

أولاً – الهيكل التنظيمي والبنية المؤسسية للاتحاد الأوروبي:

ويتشكل الهيكل التنظيمي والبنية المؤسسية للاتحاد الأوروبي من مؤسسات متعددة ما يلي أهمها:

١- **مجلس الاتحاد الأوروبي:** تكون المجلس الأوروبي من رؤساء دول و حكومات الدول الأعضاء

في الاتحاد الاوروبي، ويعتبر أعلى مستويات صنع القرار، هو عبارة عن اجتماعات قمة تعقد بين رؤساء الدول و الحكومات في الاتحاد الأوروبي تقتصر إجتماعات المجلس الأوروبي مرتين في السنة مع إمكانية عقد اجتماعات أخرى في الظروف الخاصة. وقد جاء القانون الأوروبي الموحد عام ١٩٨٦الذي يعدّ مكملا لاتفاقية "روما"،والذي نص على عدّ المجلس الأوروبي ضمن المؤسسات الرسمية للجماعة [٢١]، وفي ما يلي أهم اختصاصات المجلس الأوروبي:

أ - منح عملية البناء الأوروبي دفعة سياسية قوية.

ب - تحديد مسيرة هذه العملية ورسم السياسة العامة التي يتعين أن توجه وتقود العمل مؤسسات الجماعات الأوروبية .

ت - تحديد جميع الجوانب المتعلقة بإقامة اتحاد أوروبي و العمل على التنسيق في ما بينها.

ث - فسح الطريق أمام ضم قطاعات جديدة إلى عملية التكامل الأوروبي.

ج - بيان الموقف الأوروبي المشترك من قضايا السياسة الخارجية.

تتولى رئاسة المجلس إحدى الدول الأعضاء لمدة ستة أشهر، تمارس فيه عملية التنسيق و الإعداد للاجتماعات، ويكون رئيس الحكومة أو الدولة هو رئيس المجلس و المتحدث باسم المجلس خلال تلك الفترة، وتعقد اجتماعات المجلس في إحدى مدن الدولة التي تتولى الرئاسة(٢٢).

٢ - مجلس الوزراء:

هو أحد الأجهزة الرئيسية التي تضمنها الهيكل التنظيمي لعملية الاندماج الأوروبي ،إذ جرت تعديلات كثيرة طرأت على تشكيل المجلس وطريقة صنع القرار فيه، وقد تطور عبر المعاهدات، وآخرها معاهدة ماستريخت ،بتغيير رئاسة المجلس بشكل دوري، حيث تتولى كل دولة الرئاسة لمدة ستة أشهر، ويطلق اسم الدولة على فترة الرئاسة مثل الرئاسة الفرنسية أو الألمانية، وتتولى وزارة خارجية الدولة التي تحتل مقعد الرئاسة مساعدة سكرتارية المجلس في إدارة أعماله و التنسيق بين الدول الأعضاء في إطار المجلس، ويقع مقر المجلس وسكرتاريته في مدينة (بروكسيل) في دولة بلجيكا(٢٣). بيد أن تعقد الاجتماعات أيضا في (اللوكسمبورغ) لمدة ثلاثة أشهر في العام هي (نيسان وحزيران وتشرين اول) يعتبر الجهة الرئيسية لاتخاذ القرار داخل الاتحاد الاوروبي، ويشارك البرلمان الاوروبي مسؤولية إصدار قوانين

الاتحاد الاوروبي(٢٤).

٣- المفوضية الأوروبية :

تعدُّ الهيئة التنفيذية للاتحاد الاوروبي وتمثل مصالحه ككل . وتعد المفوضية مشاريع القوانين الاوروبية الجديدة وتحيلها الى البرلمان الاوروبي والى مجلس الوزراء. كما وتضع

موضع التنفيذ السياسات المشتركة للاتحاد الاوروبي وتدير اموال وبرامج الاتحاد الاوروبي، و تمارس المفوضية دورها "كوصي على المعاهدات" ،بحيث تتأكد من تقيد الجميع بالمعاهدات وبالقوانين الاوروبية، ويمكنها اتخاذ الإجراءات بحق منتهكي الانظمة من خلال إحالتهم الى محكمة العدل الاوروبية إذا اقتضى الامر ذلك، وتتكون المفوضية من (٢٧) مفوضا (ممثل واحد لكل دولة من الدول الاعضاء) ويتم اختيار رئيس المفوضية من قبل حكومات الاتحاد الاوربي السبعة والعشرين، وتتم الموافقة على التعيين من قبل البرلمان الاوروبي. ويتم ترشيح المفوضين الآخرين من قبل حكوماتهم الوطنية بالتشاور مع الرئيس الجديد، بحيث يتم اعتمادهم من قبل البرلمان الاوروبي، ولا يمثلون حكوماتهم أو بلدانهم، وبدلا من ذلك يضطلع كل واحد منهم بالمسؤولية عن مجال معين من مجالات سياسة الاتحاد الاوروبي .كما ويتم تعيينهم لمدة (٥) سنوات[٢٥]. أما أهم وظائفها وصلاحياتها فهي كالآتي:[٢٦]

أ-إعداد المقترحات التي تقوي حركة الاندماج الأوروبي.

ب- تنفيذ ما يشرع من قوانين أو يصدر من قرارات، وذلك من منطلق أنها أحد الأجنحة الرئيسية للسلطة التنفيذية في الاتحاد الأوروبي، ومن ثم فهي مسئولة عن إدارة العملية التكاملية برمتها.

ت- متابعة ومراقبة تنفيذ المعاهدات، فهي مسئولة عن وفاء حكومات الدول الأعضاء بما تعهدت به و التأكد من ذلك، وعن التزام الهيئات والشركات الأوروبية بالقوانين و اللوائح المقررة وإحالة المخالفات من جانب الحكومات أو من جانب الهيئات و الشركات و الأفراد إلى المحكمة الأوروبية، ولها أيضاً أن تقترح فرض عقوبات على هذه الجهات لحملها على احترام و تنفيذ التزاماتها. ويمكن القول وبدون مبالغة أن المفوضية هي نواة الحكومة الأوروبية.

ث- تمثيل الاتحاد، فهي تعتبر الجهة التي تمثل الاتحاد الأوروبي و الناطق باسمه، وتقود المفاوضات الاقتصادية و التجارية الدولية. وقد أكد مشروع الدستور على هذه الوظائف جميعاً فيما عدا الأمور بالسياسة الخارجية و الأمن، وبعض الأمور الأخرى المحدودة، وتجتمع المفوضية كهيئة جماعية مرة كل أسبوع على الأقل، ويتم

اتخاذ القرارات بالأغلبية البسيطة، ويحق لكل دولة عضو في الاتحاد بموجب معاهدة "نيس" تعيين مفوض واحد.

٤ – البرلمان الأوروبي:

البرلمان الأوروبي الهيئة التمثيلية التي تعبر عن إرادة الشعوب الأوروبية، وتجسد استمرار دعم وتأييد هذه الشعوب لفكرة الوحدة و الاندماج ،ويتم انتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي وعددهم (٧٨٥) مرة واحدة كل (٥) أعوام من قبل الناخبين وهم مواطني الاتحاد الأوروبي، ويدير البرلمان مكتب رئاسي منتخب من بين المجموعات السياسي يحدد البرلمان الأوروبي نظامه الداخلي بنفسه، ويختار في منتصف كل دورة أي كل سنتين ونصف رئيساً و (١٤) نائباً و(٥) مراقبين ماليين، كما يحدد اللجان البرلمانية الدائمة والمؤقتة ولجان التحقيق، أما صلاحياته فهي كالآتي:

أ- صلاحية إدخال تعديلات على مشروعات القوانين المقترحة.

ب- حق الاعتراض ووقف وتعطيل صدور بعض المشروعات.

ت- سلطة التصديق على المعاهدات و الانضمام و المشاركة في الاتحاد.

ث- المشاركة في اتخاذ القرار في بعض المجالات المهمة مثل الإجراءات الخاصة بتوحيد السوق.

ج-تملك رسمياً السلطة على ميزانية الاتحاد الأوربي عن طريق السلطات الممنوحة له من خلال معاهدات الميزانية في السبعينات من القرن الماضي ومعاهدة لشبونة التي أعطت سلطات أكبر للبرلمان فيما يخص الميزانية.

ح- يعين بقرار يتخذ بالأغلبية البسيطة رئيس المفوضية الأوروبية بناء على ترشيح المجلس الأوروبي

، بالإضافة إلى الموافقة على أعضاء المفوضية المقدمين من طرف رئيس المفوضية[٢٧].

ثانياً- المعايير السياسية والإقتصادية لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي:

أن علاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبي تتسم بعدم التوازن بين مكوناتها الاقتصادية والسياسية ،وبالرغم أن تركيا أصبحت الأقوى اندماجا على الصعيد الاقتصادي فأن علاقاتها السياسية بقيت محصورة داخل حوار ناقص في أطار الزمالة ،وكثيرا ما يتعرض الحوار للإعاقة جراء التطورات السياسية في تركيا ،ومازال الاتحاد الاوروبي عاجز عن

تطوير علاقات استراتيجية حقيقية مع البلدان غير الاعضاء لأنه يفتقر إلى سياسات مشتركة ناجحة على الصعيد الخارجي والأمني.

أما وجهة النظر التركية في العلاقة مع الاتحاد الأوروبي فأنها تأخذ بعداً سياسياً ، إذ تتوقع التعامل بالمثل من جانب شركائها الأوروبيين، فالسلطات التركية مازالت ترى بأن الطابع الاستراتيجي لعلاقاتها مع الاتحاد الأوروبي لايمكن التعبير عنه تعبيراً "صحيحاً" من خلال السياسات الاقتصادية(٢٨).

لقد وضعت أوروبا تركيا على سكة الاتحاد الاوروبي عندما وافقت على قبولها عضواً مرشحاً في قمة هلسنكي عام ١٩٩٩،أما قمة كوبنهاجن السياسية والإقتصادية عام ٢٠٠٢ فأنها أقرّت بتوسيع الاتحاد الأوروبي وتحديد موعداً جديداً لبدأ المفاوضات مع تركيا في عام ٢٠٠٤ بعد أن كان من المفترض أن تبدأ عام ٢٠٠٢مع تحديد سقف زمني لانتهائها يمتد من(١٠-١٥) سنة حسب توقعات الأوروبيين دون أي ضمان يكفل قبولها مالم تستطيع تركيا الوفاء بتنفيذ (٢٨) بند من أصل(٣٥) بند يشترط تنفيذها من قبل تركيا كي تنضم للاتحاد الأوروبي(٢٩).

١- المعايير السياسية:(٣٠)

ليس كون تركيا من أكبر الدول الإسلامية قد يعتبره الكثيرون السبب الأساسي في رفض الاتحاد الأوروبي لطلب الانضمام لحد الآن، فالاتحاد الأوروبي يعمل كمؤسسة ذات معايير خاصة وهي تطلب من أي دولة تقع في القارة الأوروبية وتريد الانضمام أن تلتزم بهذه المعايير، وحسب تقييمها فإن تركيا ما زالت متأخرة عن الالتزام بهذه المعايير.

أ - قدرة المواطنين على المشاركة السياسيّة، في كافّة مستويات الحكم.

ب - الحقّ في إنشاء أحزاب سياسيّة دون وجود عائق.

ت - إجراء الانتخابات بشفافية ونزاهة.

ت - حرية الصحافة، وحرية النقابات المهنية، وحرية الفكر والرأي والتعبير.

ج - أن تكون السلطات التنفيذية محكومة بالقوانين. استقلال المؤسسة القضائية عن السلطة التنفيذية.

ح - ضمان الحق في الحياة. ضمان عدم التعرض للعقوبات أو التعذيب.

خ – ضمان الحرية الدينية، وحرية التفكير. حق التعبير عن هوية الدولة، وحرية الممارسة الثقافية.

٢ - معايير اقتصادية: (٣١)

أ – وجود نظام اقتصادي يعتمد على نظام السوق.

ب–تعديل النظام المصرفيّ والمالي مع أسعار الصرف الأوروبيّة.

ت–إصلاح المُؤسّسات والمَرافق العامّة توافقاً مع الاتّحاد الأوروبي.

ث – بناء سوق محليّة تتحمل الانفتاح. مكافحة الفساد والرشوة

لقد أكدت قمة الاتحاد الأوربي التي عقدت في بروكسل بتاريخ ١٧ كانون الأول ٢٠٠٤ التي شارك فيها رؤساء ورؤساء الحكومات في دول الاتحاد الأوربي القرار الذي اتخذته قمة هلسنكي في عام ١٩٩٩ ونتيجة للتقدم الحاسم من جانب تركيا في تنفيذها لعملية أصلاح واسعة المدى، وقررت إطلاق مفاوضات الانضمام مع تركيا بتاريخ ٣ تشرين الأول ٢٠٠٥(٣٢)، فبدأت مفاوضات الانضمام بالفعل في التاريخ المذكور، وأما اسباب أتخاذ وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي القرار ببدأ المفاوضات فيمكن الإشارة أليه للأسباب التالية :

أ – أن التردد السابق للاتحاد الاوروبي في الاقتراب من تركيا كان عاملاً سلبياً في تعزيز العلاقات التركية – الأوروبية وتسبب في أزمة حقيقية ،حيث أعتقد الأتراك أن الاتحاد الأوروبي يتعامل معهم وفق معايير مزدوجة ،اما الاتحاد الأوروبي فليس بمقدوره الدخول في أزمة جديدة مع تركيا ،بعد أن دخل معها بأزمة الدستور التركي عام ٢٠٠٥.

ب – أن انضمام دول شرق أوسطية وأوروبية للاتحاد الأوروبي وهي حديثة التحول الديمقراطي ودخولها السوق الأوروبية يمثل من وجهة النظر التركية نمطاً غير متوائم مع النمط الغربي.

ت – أن الاتحاد الأوروبي يتوجب عليه التزام أخلاقي بدعم التشريعات التي قامت بها حكومة رئيس الوزراء حينها "طيب رجب أردوغان" في ملف حقوق الأنسان.

ث – أن عدم انفتاح الاتحاد الاوروبي أتجاه تركيا يؤدي إلى الإحباط في الشارع التركي ما يدفعها نحو

الشرق، وبالتالي خلق حالة من عدم الاستقرار.

ج – استكمال المحاولات الأوروبية لتحقيق سياسة خارجية وأمنية مشتركة ، إذ لا يمكن أنكار وجود

رغبة أوروبية متنامية للاستقلال عن (الناتو)، وهي الرغبة التي تعززت بعد تكوين الاتحاد الأوروبي وفق معاهدة ماستريخت عام ١٩٩١للخروج من المظلة العسكرية للحلف الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية (٣٣).

المبحث الثاني

عوامل الاستيعاب والاستبعاد في انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي :

قامت بالتوقيع على اتفاقية الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٥، والجانب التركي كانت لديه الرغبة القوية في استيعاب المكتسبات العلمية والتكنولوجية للحضارة الغربية ، والاندماج داخل المنظومة الأوروبية بإيجابياتها وسلبياتها في بعض الأحيان بالمعنيين السيا سي والاقتصادي على الأقل ، وهو الهدف المعلن لحزب العدالة والتنمية منذ وصولهم إلى الحكم في تشرين الثاني عام ٢٠٠٢،وكانت هناك رغبة "أتاتوركية "قديمة وقوية تسعى إلى الذوبان في أوروبا والاندماج في حضارتهابكل المعاني التي يحملها مفهوم الاندماج من النواحي السياسية والاقتصادية، ونمط الحياة الاجتماعية الغربية(٣٤).

كان الانضمام التركي للاتحاد الاوروبي مرهون بالمعايير التي حددها الاتحاد الاوروبي والمعروفة بـ"معايير كوبنهاجن" عام ١٩٩٣ولقد حظيت تركيا باهتمام دول الاتحاد الأوروبي لتحقيق طموحها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ، وهناك عوامل من وجهة النظر التركية تعجل في انضمامها هي عوامل سياسية وعسكرية واقتصادية، بيد أن هناك عوائق تمنع انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي تكبح من جماح تركيا بسرعة الانضمام وعلى ضوء ذلك تم تقسيم هذا المبحث على مطلبين وعلى النحو الاتي:

المطلب الأول- عوامل استيعاب انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي:

كانت رغبة تركيا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي واستيعابه لها قد أنطلقت من عدة عوامل أهمها: (٣٥)

أولاً- عوامل سياسية: وتنقسم الدوافع السياسية التي تقف وراء رغبة تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كالآتي على مايلي:-

١ – عوامل سياسية داخلية:

أ- توافق معظم التيارات السياسية التركية من علمانيين وإسلاميين وليبراليين على تأييد انضمام بلادهم إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك بسبب نقمتهم على السياسة الداخلية التي يتّبعها القادة العسكريين الأتراك.

ب – أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سوف يساعد على إجراء الإصلاحات السياسية في تركيا.

ث – نشر الديمقراطية وحقوق الانسان.

٢- عوامل سياسية خارجية:

أ- التنافس اليوناني – التركي : إذ تحاول اليونان استغلال موقعها كعضو ضمن الاتحاد الاوروبي في إبقاء تركيا مفصولة عن أوروبا عن طريق ابعادها عن الاتحاد الاوروبي(٣٦).

ب – شجعت الولايات المتحدة الأميركية تركيا على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وذلك من أجل ضمان بقائها في الحلف الغربي في مواجهة أعدائها.

ت – فضلّت تركيا الانضمام إلى الأوروبيين ليدافعوا عنها في حال خلافها مع الولايات المتحدة الأميركية ، إذ أن تركيا لا تحبذ من الاتكال عليها في كل شيء .

ثانياً – عوامل إقتصادية:

إن الاتحاد الأوروبي يعدُّ سوق التصدير الرئيسة لمجمل المنتجات الزراعية والصناعية التركية، في المقابل تتزود تركيا بشكل مستمر بالسلع الرأسمالية الضرورية للتنمية والتحديث الاقتصادي في تركيا من الاتحاد الاوروبي، وهذايشكل مطلبًا أساسيًا لسياسة تركيا التجارية. وتشكّل أوروبا منفذًا مهمًا للعمال الأتراك، خاصة مع ارتفاع معدّلات البطالة فيها، إذ يعتبر كأداة من أدوات رفع الضغط عن سوق العمل في تركيا نفسها التي تعاني أعباء البطالة، يمكن لهجرة الأيدي العاملة التركية أن تضمن أيضًا قدرًا معينًا من تدفق العملة الأجنبية عبر تحويلات العمال الأتراك من اوروبا، كما أن تركيا تهدف من

انضمامها إلى الجماعة الأوروبية أن تتدفق إليها الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الشركات الأوروبية ، ما يعني زيادة الادخار، ويساعد تركيا على حيازة الخبرات وتكنولوجيا جديدة لمواكبتها التحديث المستمر لاقتصادها(٣٧).

كذلك هناك رغبة قوية من الجانب التركي في اكتساب الخبرات العلمية والتكنولوجية للحضارة الغربية

وهو الهدف المعلن لحزب العدالة والتنمية منذ وصولهم للحكم في تشرين الثاني عام ٢٠٠٢(٣٨).

ثالثاً- عامل جغرافي وتاريخي:

أن أكثرية نخب الشعب السياسية والتجارية والثقافية التركية ،نظرت إلى العلاقات مع الاتحاد الأوروبي نظرة تجاوزت البعد السياسي الخارجي، مفادها من أن مستقبل بلادها ومصالحها الاستراتيجية قد أعتمدت بصورة كبيرة على قوة هذه العلاقات ومتانتها، للحصول على الاعتراف بأن تركيا هي دولة أوروبية. من خلال اعتمادها على الجغرافيا الطبيعية، وإن كان (٣٪) فقط من مساحتها البالغة (٧٧٩٤٥٢ كلم٢) تقع في القسم الأوروبي، بيد أنها اعتبرت باقي المساحة امتداداً طبيعيًا لأوروبا، تركيا اعتبرت الجزء الأوروبي منها هو الأهم، أما تركيا ككل فهي جسر بين الشرق والغرب، أما الجغرافيا الثقافية، فإن مؤسس تركيا الحديثة "مصطفى كمال أتاتورك"، أراد إضفاء معايير الحضارة الغربية المعاصرة على تركيا ، والأتراك لا يتصورا أوروبا بدون تركيا، واعتبروا أن مشاكلهم مع الاتحاد الأوروبي تقع ضمن مشاكلهم الداخلية وليست الخارجية ، وقد خلق هذا الشعور قناعة لدى النخب التركية المختلفة بأن لا مستقبل لتركيا بدون أوروبا، وليس هناك بديل عن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي(٣٩).

أن تركيا وروسيا يمسكان مع إيران بمفاتيح أوراسيا جغرافياً واقتصاديا الذي يجعلهم بموقع المتحكم في نفط الخليج العربي في الاقتصاد العالمي وطرق أمداد الطاقة إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، وإن رفضاً أوروبياً لتركيا سيجعل تقاطع المصالح بين تركيا وروسيا وربما إيران ، سيشكل تكتلاً جغرافياً واقتصاديا في وجه أوروبا المتحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية (٤٠).

رابعاً- العامل العسكري والأمني:

إن الهاجس الأمني هو السبب الرئيسي الذي دفع تركيا بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) إلى الاندماج في نظام الأمن الغربي (الأوروبي- الأميركي) وفق قبول مبدأ ترومان عام ١٩٤٧، والخاص بالتزامات الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط[٤١]، و خلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي، اندمجت تركيا بالنظام الأمني والاقتصادي الغربي عبر دخولها في حلف شمال الأطلسي ، واعتبرت هذا الاندماج يؤدي لتطور البلاد سياسياً، وخلال الاستياء التركي من الولايات المتحدة خاصة في قضية قبرص سنة ١٩٧٤ ، أدركت تركيا مدى حاجتها إلى التقرب من أوروبا الغربية على الرغم من الخلاف معها لأن الولايات المتحدة الامريكية قد حظّرت توريد الأسلحة إليها[٤٢].

أدركت تركيا من خلال مشاركتها في حلف شمال الأطلسي، أنها عنصر مهم لأوروبا أكثر مما هي

بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية ،فهي تطمع في الحصول على مساعدات أوروبية على الصعيد العسكري تعوّض المساعدات الأميركية المشروطة لها، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة في مطلع التسعينيات من القرن العشرين أهمل الجانب الأوروبي تركيا لانشغاله بتطوير وتحديث سياسته الأمنية و الدفاعية في لوحدة الأوروبية، بيد أن تركيا حرصت على إبقاء أمنها القومي مرتبطاً و بشدة بالأمن الأوروبي في أطره الدفاعية والأمنية ،إذ يدفعها إلى تمتين روابطها مع الأوروبيين .

المطلب الثاني -عوامل استبعاد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي:-

توجد عوامل سياسية داخلية وخارجية تستبعد تركيا من الانضمام الى الاتحاد الاوروبي[٤٣].

أولاً – العوامل الداخلية:

هي عبارة عن مشاكل تستبعد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ،ما يلي أهم هذه المشاكل:

١ – المؤسسة العسكرية التركية :

أندفع الجيش التركي نحو الغرب مع تأسيسه للجمهورية التركية الحديثة سنة ١٩٢٣، و شهدت تركيا ثلاثة انقلابات عسكرية ناجحة (١٩٦٠-١٩٧١-١٩٨٠). إلا أن بنية هذا

الجيش قد تغيّرت بعد انقلاب ١٩٨٠ وإعلان دستور ١٩٨٢، حيث ساهم الدستور في تنظيم الجيش للنظام السياسي في تركيا وأصبح الجيش التركي يتدخل في عملية اختيار شخصية منصب رئيس الجمهورية، خصوصاً إذا كانت تلك الشخصية معروفة بهويتها الإسلامية، لأنه يعتبر ذلك بحد ذاته مشكلة للعسكر وللنظام القائم في تركيا. والجيش يؤدي دوراً مؤثّراً على الصعيدين السياسي والاجتماعي معاً، فهو لا يدافع عن البلاد حسب ، وإنما يسهر أيضاً على ضمان المحافظة على "مبادئ مصطفى كمال أتاتورك" مؤسس دولة تركيا الحديثة، و يمارس الجيش السياسة عن طريق مجلس الأمن القومي، و الجيش التركي يتولى حماية العلمانية في البلاد، أما المشكلة مع الاتحاد الأوروبي تكمن في كون أن السلطة الحقيقية في تركيا هي في يد القوات المسلحة، ومن يفوز في الانتخابات فإنه هو من يشكل الحكومة، بينما الخيوط الحقيقية بيد الجيش التركي ،وهنا يكمن لبّ المشكلة الأساسية مع الاتحاد الأوروبي ، فضلاً عن أن الجيش التركي يبدو ولمدة طويلة بأنه على الحياد في مسألة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. بيد أنه يحاول سرا عرقلة المشروع لأنه يعرف بأنه سيخسر سلطته في حال انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي(٤٤).

٢- الدين وعدد السكان:

غالبية الاتراك من المسلمين يبدون اهتماما بالدين بعد أن كانت المساجد مشغولة بصلاة الجمعة ،و خطباء المساجد يتبعون للدولة التي يحكمها حزب العدالة والتنمية وصلاة الجمعة في كثير من الأحيان هي لإلقاء الموعظة الأيديولوجية من قبل رجال الدين التي تركز على السياسة التركية في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٤ وتركز معظم النقاش حول المرشح الأفضل، إذ تُظهر الأيديولوجية الدينية قوتها في السياسة الداخلية ويتم تعبئة الاتراك جماهيريا وتلقينهم مذهبيا رغم رفض الاقليات الدينية والعلمانيين لذلك، و دول الاتحاد الأوروبي تخشى من مشكلة تنامي ظاهرة التطرف الإسلامي بين فئات في الشعب التركي بسبب الصراع السياسي داخل وخارج تركيا، إذ أن من نفذ العمليات الإرهابية ضد الأهداف الاوربية هم مجموعات صغيرة ضمن الأقليات المسلمة في أوربا، فكيف الحال عندما يصبح في أوروبا (١٠٠) مليون مسلم بعد انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي منهم (١٠٪) متعاطفون مع من يقتل مواطني دول الاتحاد الأوروبي(٤٥).

٣ – القضية الكردية:

أن الاتحاد الأوروبي لم يعد قادراً على استخدام الورقة الكردية لعرقلة تركيا ،إذ ينتظر منها أن تضغط باتجاه حل شامل للمشكلة الكردية ،فلها مسؤولية أخلاقية وتاريخية اتجاه الأكراد في الشرق الأوسط ، وإذا لم تقم الجهات المسؤولة بحلّها ،فإن الأكراد ربما يصبحون مصدراً للمآسي في القرن الواحد و العشرين ، ويحظى انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي بأهمية كبيرة لدى أكراد تركيا . فهو من جهة يدفع الأتراك إلى الإسراع في الحل . ومن جهةً أخرى يسمح بعرض القضية الكردية في مجالس الاتحاد الأوروبي وتدويل القضية فيها، وهذا ما دعا إليه الزعيم الكردي التركي "عبد الله أوجلان "من سجنه في كانون الأول عام ١٩٩٩ إلى قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي . لأن من شأن ذلك تحسين وضع حقوق الإنسان في تركيا [٤٦].

ثانياً – العوامل الخارجية:

هي عبارة عن مشاكل تستبعد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ،ما يلي أهم هذه المشاكل :-

١- القضية القبرصية اليونانية:

ظهرت جمهورية قبرص عام ١٩٦٠ ذات القوميتين اليونانية (٨٠٪) والتركية (٢٠٪) وبضمانات كل من بريطانيا وتركيا واليونان، إذ لا يمكن تغيير صيغة الدولة دون موافقة الأطراف الضامنين للاتفاقية ، بيد أنه في عام ١٩٧٤ قام القبارصة اليونانيون بانقلاب عسكري وأطاحوا برئيس الجمهورية حينذاك "المطران مكاريوس"، لغرض توحيد البلاد مع اليونان مع استهداف القبارصة الأتراك، فقامت تركيا بالتدخل العسكري بإيعاز من الرئيس التركي الأسبق " بولند اجاويد" رئيس الحكومة آنذاك إذ أحتلت تركيا ثلث الجزيرة وفقًا (لعملية السلام) ، فتغيرت علاقات تركيا مع أوروبا الغربية وأزماتها الاقتصادية بفعل وقف المساعدات الأوروبية والغربية عنها، مع أزمات دبلوماسية تمثلت بالمقاطعة الغربية والدولية[٤٧].

أعلن القبارصة الاتراك عن قيام جمهورية قبرص الشمالية عام ١٩٨٣التي لم يعترف بها أحد سوى تركيا التي حولت قضية قبرص إلى مسألة قومية ، وإحدى ثوابت

الكرامة التركية ضد أوربا واليونان في سلسلة عداء تاريخي يمتد منذ العهد العثماني، وأنشأت قاعدة عسكرية تركية في شمال قبرص. وقد أعترفت دول الاتحاد الاوروبي بدولة قبرص الجنوبية فقط ، واعتبرتها الدولة الوحيدة في جزيرة قبرص التي انضمت للاتحاد الاوربي في عام ٢٠٠٤ وصارت إحدى أهم الدول المعارضة لانضمام تركيا للاتحاد(٤٨).

أن الصراع اليوناني التركي في بحر أيجه هو صراع مركب متعدد الأسباب والتجليات حول حدود المياه الإقليمية، حيث أن قيام اليونان بممارسة حقوقها القومية لتوسيع المياه الإقليمية هو أمر يخنق تركيا تماماً ، ومنذ عام ١٩٨٠ لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية تعير أهمية كبيرة للمشكلة القبرصية وهو أمر عضّد من موقف تركيا تجاه اليونان، وستكون الولايات المتحدة صاحبة دور عظيم في إقرار قبول تركيا كدولة مرشحة للاتحاد الأوروبي .

٢ – أبادة الأرمن:

يعدّ من بين أهم المحددات في العلاقات الأمريكية التركية، والأوروبية التركية ، حيث ساهم في توتر العلاقات بينهما، ففي ٢٨أيلول عام٢٠٠٧، صوتت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي على مشروع قرار يؤيد أن ما وقع للأرمن في الدولة العثمانية عام ١٩١٥ كان "إبادة"، وأن على السياسة الأمريكية الاعتراف بذلك اعترافًا تامًا، خاصة في سياساتها حيال تركيا، ومن جانبها استدعت تركيا سفيرها في واشنطن وهددت بإيقاف التعاون العسكري معها، وقد صرح الرئيس التركي السابق "عبدالله جول" على ذلك بالقول"غير مقبول وليس له أساس ولا يحترم الأتراك". وقد شكل ذلك تحديًا للقضية الأرمنية ،إذ أنه قد حلّت فيه الذكرى المئوية لما يسمى بـ "مذبحة الأرمن"، وبالتالي فإن الموقف الأميركي من القضية أصبح مرهونًا بمدى تطور العلاقات التركية – الأمريكية، والتركية (٤٩).

٣ – الشرق الأوسط:

يمكن تركيز الطبيعة الخلافية أو الصدامية للشرق الأوسط في العلاقات التركية الأوروبية في بعض

التطورات المتعلقة بتركيبة العراق بعد الاحتلال له عام ٢٠٠٣، والطبيعة السياسية للإقليم الكردي في الشمال وقد اختلف الجانبان في مفردة العراق الجديد(٥٠).

المبحث الثالث

ملامح السياسة المستقبلية لتركيا تُجاه الاتحاد الأوروبي(التهديدات والفرص)

لقد لعبت الإستراتيجية الأمريكية دوراً برغماتياً هاماً في التأثير على الموقف الأوروبي في إستبعاد أو قبول إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي بما يؤمن مصالحها الإستراتيجية في المنطقة ، لقد تم تقسيم الدراسة هذا المبحث على مطلبين وعلى الشكل التالي:-

المطلب الأول – تأثير عدم إنضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي:

أن افتراض استمرار الاتحاد الأوروبي لموقفه الرافض بانضمام تركيا مرده استمرار المواقف الراهنة

والاستسلام للواقع الراهن وهو "احتمال أتجاهي" ،والذي يعني أنه لا يمكن بالضرورة أن يكون الحاضر استمرار للماضي ، فانه ليس المستقبل امتداد وصورة للحاضر وفق هذا الاحتمال، والاتحاد الأوروبي وفق هذا الاحتمال ينتهج سياسة مترددة ازاء انضمام تركيا من عدمه ،رغم بقاء تركيا على نفس الجهود باستمرار وبنفس الاتجاه في محاولتها بالانضمام، فالاتحاد الأوروبي مقابل ذلك المشهد التركي نراه تارةً يقبل بانضمام تركيا، وتارة أخرى يرفض انضمامها من خلال رمي العراقيل في وجه تركيا ، وبالتالي ستترسخ حالة عدم اليقين لدى تركيا بعدم انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي رغم الدعم الأمريكي لها ، بيد أن هذا الدعم الأمريكي قد تراجع مؤخراً ما انعكس على الموقف التركي الذي بدوره تراجع تدريجياً لعملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهو ما عزز الموقف للدول الرافضة في الاتحاد الأوروبي ، وتركيا بدت تفكر بخيارات أخرى مثل روسيا الاتحادية والشرق الأوسط و أوراسيا (٥١) .أن استمرار سياسة تركيا كما هي عليه يعود إلى عدة عوامل هي:

أولاً – تمسك الدول الاوروبية بموقفها الرافض لانضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي:

وهو ناجم من عدة مخاوف ، وإلى الأسباب التالية:(٥٢)

١ - **العنصر الديمغرافي لتركيا** المتمثل ب(٧٠) مليون نسمة، وهو ما يعطي ثقلاً بشرياً كبيراً سيؤثر على سوق العمل، ويتغلغل في الاسواق الاوروبية في حال انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي.

٢ – **الهوية الاسلامية لتركيا** والخوف من انتشار الاسلام في اوروبا

٣ – **الصناعة التركية الجيدة** كالملبوسات والمشروبات والمأكولات والصناعات الخفيفة، بيد انها لا تمتلك صناعات ثقيلة.

٤ – **الموقع الجغرافي التركي** الذي يصل الشرق بالغرب،إذ يمثل مركز استقطاب للاستثمارات الاوروبية.

ثانياً– سياسة المماطلة وعدم الوضوح من قبل الدول الاوروبية والتناقض بالمواقف سيؤدي إلى انهيار العلاقة بين تركيا والدول الاوروبية.

ثالثاً – ضغط الرأي العام التركي في إستمرا سياسة الاتحاد الاوروبي على وضعها الحالي ،حيث انخفض الضغط الشعبي التركي بالانضمام الى الاتحاد الاوروبي في السنوات الاخيرة.

رابعاً – رغم الضغط الامريكي حول انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ،فأنها ولدت ردود فعل اوروبية

عكسية ، فالدول الاوروبية لها سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية .

إن تركيا حليفة مقرّبة من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، لكن روابطها معهم تعرّضت في الاعوام الأخيرة لضغوط عديدة بسبب خلافات حول السياسة الخارجية الاميركية في الشرق الاوسط اضافة إلى عدم وضوح مواقف الاتحاد الأوروبي من قضية انضمام تركيا إليه، بناء على ذلك فأن تركيا قد انتهجت سياسة خارجية أوسع نطاقًا تبتعد عن التركيز على الغرب ، وتتحوّل نحو مقاربة أكثر شمولاً تشمل التقارب إلى الخصوم السابقين مثل: الصين وروسيا وإيران لتصبح من شركائهما الجدد.

أما الاتحاد الأوروبي، فإنه سيفقد قوة إقليمية ذات دور متزايد في منطقة الشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى وهي تركيا، وسيخسر السوق التركية الكبيرة، وأيد عاملة كبيرة ، كذلك تأجج الصراع الحضاري والتاريخي (لتركي - اليوناني) و(التركي -

الأرميني) بسبب الإرث العثماني للنزاع حول بحر ايجه كنزاع جغرافي مع اليونان، و"مذابح الأرمن" مع أرمينيا(٥٣).

إنّ عدم نجاح تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، قد يكون ذا فائدة لها وكما قال الرئيس التركي " رجب طيب اروغان" من(أن المجهود الذي يبذله لغرض ضم بلاده إلى الاتحاد الأوروبي لا يتعلق نجاحه بكلمة (نعم) أو كلمة (لا) الأوروبية، بل بمقدار خروج تركيا من سلطة المؤسسة العسكرية ، والإسهام الواسع للمجتمع المدني التركي في التمتع بالتعبير عن رأيه لعمل الإصلاحات السياسية والاقتصادية والإجتماعية).

المطلب الثاني – فرص إنضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي:-

يفترض في هذا المشهد أن سياسة تركيا ستتغير عما هي عليه تُجاه الاتحاد الأوروبي نتيجة تغير طبيعة العلاقة بين تركيا والاتحاد الاوروبي ، وتركيا بموجب هذا الاحتمال ستصبح عضواً كامل الحقوق في الاتحاد الاوروبي، وتتمتع بحقها كدولة ذات امكانيات عسكرية واقتصادية وجغرافية بعد أن أوفت بشروط معاهدة "كوبنهاجن" ، فضلاً عن موافقة دول الاتحاد الاوروبي وزيادة التأثير الأمريكي بدعم تركيا

في مسيرتها نحو الاتحاد الأوروبي، ومما يشجع على زيادة فرص تحقيق هذا الاحتمال ما يأتي:

أولاً – تغيير مواقف الدول الاوروبية الرافضة لانضمام تركيا مثل: فرنسا ،اليونان والمانيا ،بسبب تطبيق تركيا معايير "كوبنهاجن .

ثانياً – التأثير الامريكي الكبير على دول الاتحاد الاوروبي بالإسراع لضم تركيا الى الاتحاد الاوروبي

وهو ما ينطبق والنظام الدولي الجديد .

ثالثاً – ستكون سياسة تركيا متوازنة ومعتدلة بما يجعل احتمال تحالف تركيا مع بريطانيا لتحقيق مصالحها ومصالح الولايات المتحدة الامريكية.

ستكون تركيا في حال انضمامها إلى الاتحاد الاوروبي أنموذجاً مهمًا للدول الإسلامية، وهذا يحتم عليها الالتزام بالمبادئ التي يعدّها الأوروبيون أساسية مثل :الليبرالية ، والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وحكم القانون و

سيجعل هذه الدول تفتش عن حلول لبعض مشكلاتها على هذه الأصعدة ،خصوصاً في قضايا الأقليات الدينية، والإثنية ، والعرقية، وتداول السلطة سلمياً، ومكافحة الفساد والقضاء التفاوتات الطبقية(٥٤).

الخاتمة والإستنتاجات

امتازت العلاقات الامريكية – التركية بكونها علاقات استراتيجية ، بنيت ضمن اطر استراتيجية وخاصة من جانب الولايات المتحدة ،إذ قدمت الدعم المالي والعسكري لتركيا ابان الحرب العالمية الثانية ادراكا منها للحاجة الى دور تركي يدعم طموحها في بيئة اقليمية حساسة تستطيع تركيا التعامل معها بأفضل الطرق، بينما اعتقدت تركيا ان الانضواء في تحالفات الى جانب الولايات المتحدة يمكن ان يقدم لها ارجحية تعينها في مساعيها للانضمام الى الاتحاد الاوروبي، كما انضمت الى حلف شمال الاطلسي سابقاً ، ولم تقم تركيا بمراجعة جدية لتحالفها مع الغرب وقواعد اللعبة فيها إلاّ بعد قدوم حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٢، وتعدُّ دول الاتحاد الاوروبي تدخل الولايات المتحدة في فرض تركيا كعضو في الاتحاد الاوروبي تدخلاً في شؤونها الداخلية، وهو ما ترفضه دول الاتحاد الاوروبي الكبرى مثل: ألمانيا وفرنسا. فتركيا بحاجة الى الاتحاد الأوروبي، وتريد عضوية كاملة معه وليس شراكة مميزة، والاتحاد الأوروبي بحاجة إلى تركيا، ويريد شراكة مميزة معها وليس كعضوية كاملة. و وفقاً لما سبق عرضه توصل البحث إلى الإستنتاجات الآتية:

١ – تحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال حلفها مع حكومة ديمقراطية إسلامية.

٢ – دعم النموذج التركي الإسلامي على موائمة قيم الحضارة الغربية مع القيم الإسلامية في مواجهة
الحركات الاسلامية المتشددة.

٣ – الاستفادة من القواعد العسكرية التركية لدعم للقوات الأمريكية في العراق ومنطقة الشرق الأوسط لوجستياً وفنياً .

٤ – هناك تخوف شعبي أوربي من عشرات الملايين الاتراك المسلمين الذين إن أصبحوا مواطنين أوروبيين قد يتوجهوا للسكن والعيش في دول الاتحاد مما يشكل تغييرا

ديموغرافيا للثقافة الاوروبية، إضافة لخشية دخول متطرفين إسلاميين جدد كمواطنين .

٥ – القصور التركي بتطبيق معايير "كوبنهاجن" لعام ١٩٩٣، إذ ما زال أمام تركيا الكثير لتطبيق تلك المعايير.

٦ - رغبة تركيا بمواصلة المفاوضات للانضمام، وهي تعلم انها لن تحصل على العضوية، إذ أن القادة

الاتراك يطالبون بسقف مطالب سياسية واقتصادية عالية تتمثل بالعضوية الاوروبية ليحصلوا على مكاسب كبيرة في اتفاقات سياسية واقتصادية مع دول الاتحاد الأوروبي بين الحين والأخر كتعويض للمماطلة الاوروبية في القبول .

٧ – أن دول الاتحاد الأوروبي لا تريد رفض عضوية تركيا بشكل نهائي خوفا من تحولها إلى بلد يغرد خارج مصالح الاتحاد الأوروبي، وخير دليل على ذلك قضية اللاجئين السوريين عندما فتحت تركيا أبوابها لهجرة اللاجئين إلى أوروبا .

٨ – وجود مشاكل تاريخية وجغرافية بين تركيا واليونان حول بحر أيجه، وتركيا وقبرص حول تقسيم الجزيرة وجعل الجزء الشمالي تركياً والاعتراف به من قبل تركيا فقط جمهورية شمالي قبرص التركية. في حين اعترفت الامم المتحدة قبرص كدولة واحدة عدا تركيا بقيادة الحكومة القبرصية اليونانية ،كذلك قضية مذابح الأرمن مع جمهورية أرمينيا.

هوامش البحث

(١) عبد القادر محمد علي، الموقع الجيوسياسي لتركيا وأهميته في الاستراتيجية الغربية منذ نهاية الحرب الالعالمية الثانية ، مركز أدراك للدراسات والاستشمارات ،آب ٢٠١٦.ص٤،على الموقع الإليكتروني: http://idraksy.nen

(٢) علي حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، إشراف مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط ٢،، بيروت ، ٢٠١٢، ص١٥٠.

(٣) معمر خولي ،العلاقات الأمريكية –التركية على المحك، ص١،في ٢٠١٤/١٢/١٥،مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية و السياسية على الرابط الإليكتروني : http://webcache.googleusercontent.comm

(٤) خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، دراسة صادرة عن منشورات أتحاد الكتاب العرب ،ص٣٣ ،على الموقع الالكتروني : www.awu-dam.com

(٥) عبد القادر محمد علي، مصدر سبق ذكره، ص ص٥- ٦.

(٦) علي حسين باكير وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص١٨٠ .

(٧) المصدر نفسه، ص١٤٢.

(٨) المصدر نفسه ، ص١٥١

(٩) محمد سليمان أبو رمان، من الأحتواء إلى تغيير الأنظمة السياسية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد ١١ أيلول، ص١، موقع (الإسلام اليوم)، على الموقع الالكتروني: http://www.islamtoday.net

(١٠) معمر خولي، مصدر سبق ذكره.ص٢.

(١١) علي حسين باكير وآخرون ،مصدر سبق ذكره ، ص ص١٤٢ – ١٤٣.

(١٢)عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية، ط ١،المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ،بيروت ، ٢٠١٢، ص ص٢٣٤ – ٢٣٥.

(١٣) بولنت آراس ، آفاق التعاون التركي السوري الايراني العراقي ، ترجمة رشا حاتم ، ص١،موقع (الجزيرة)على الموقع الاليكتروني:http://www.aljazeera.netm

(١٤) سلمان داوود سلوم العزاوي، سياسة حزب العدالة والتنمية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد،٢٠١٢،ص٢٣٢.

(١٥) علي حسين باكير وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص١٥٢.

(١٦) سلمان داوود سلوم العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٣.

(١٧) علي حسين باكير وآخرون ،مصدر سبق ذكره ، ص١٥٣.

(١٨)روجيه تمراز، خط أنابيب باكو-تفليس-جيهان ،موقع (المعرفة)، في ٢٠١٦/٣/٣،على الموقع الاليكتروني : http://www.marefa.org

(١٩) بتول هليل جبير الموسوي لسياسة التركية أتجاه منطقة الخليج العربي منذ عام ١٩٩١وآفاقها المستقبلية ، مركز الدراسات الإقليمية ،جامعة الموصل، ٢٠١٢،ص ص ٣٠٠ – ٣٠١ .

(٢٠) الاتحاد الأوروبي ٦٠ عاما على البداية، موقع (الجزيرة)،في ٢٠١٧/٣/٢٧، ص١،على الموقع الاليكتروني :http://www.aljazeera.net

(٢١) أنس المرزوقي، مراحل بناء الاتحاد الأوروبي، موقع (الحوار المتمدن) ،في٢٠١٤/١/١٣،ص١،على الموقع الإليكتروني:http://www.ahewar.org

(٢٢) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية-الاوروبية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،٢٠٠١، ص ص٤٢ – ٤٣.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٤٤

(٢٤) كيف يعمل الاتحاد الأوروبي، في ٢٠١٧/٦/١، ص١،على الموقع الإليكتروني: http://eupolcopps.eu/ar/conten

(٢٥) أنس المرزوقي ،مصدر سبق ذكره، ص٢.

(٢٦) عبد العزيز صدوق وآخرون، بناء الاتحاد الأوروبي: النشأة و التاريخ والمؤسسات، مركز راشيل كوري الفلسطيني لحقوق الأنسان، في ٢٠١٤/٣/١٣،ص١،على الموقع الالكتروني : http://rachelcenter.ps

(٢٧) أنس المرزوقي ،مصدر سبق ذكره،ص٣.

(٢٨) هانيش كرامر ،تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، ط ١،الرياض ،٢٠٠١ ، ص ص ٣٩١ – ٣٩٢.

(٢٩) سلمان داوود سلوم العزاوي، مصدر سبق ذكره ، ص٢٧٠.

(٣٠) سارة زقيبة ،شروط الانضمام للاتحاد الأوروبي ،في ٢٠١٦/١٢/٦،ص١،على موقع(موضوع)،على الموقع الإليكتروني:http://mawdoo3.com

(٣١) المصدر نفسه،ص٢.

(٣٢)موقع وزارة الخارجية التركية، العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي ،٢٠١٧/٦/٣، ص١،على الموقع الإليكتروني http://www.mfa.gov.tr :

(٣٣) أحمد مجيد السكري، تعقيدات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة ،العدد(١٨٧) في٢٠١٢/١/١٠،ص١.

(٣٤) أحمد مجيد السكري، أزمة العلاقات التركية الأوروبية بين غياب الفاعلية واعتبارات المصالح، في ٢٠١٣/٣/٣ ، ص١،على موقع (الجزيرة)، على الموقع الإليكتروني: http://www.aljazeera.net

(٣٥) ألكسندر أبي يونس، العلاقات الحائرة بين تركيا والاتحاد الاوروبي، مجلة الدفاع الوطني ،بيروت، في ٢٠١٣/٣/٣ ،ص١، على الموقع الاليكتروني :https://www.lebarmy.gov

(٣٦) خورشيد حسين دلي، مصدر سبق ذكره ،ص٢٥.

(٣٧) هانيش كرامر، مصدر سبق ذكره ، ص ص٣١٤ – ٣١٥.

(٣٨) علي حسين باكير وآخرون ،مصدر سبق ذكره ، ص١٦٩.

(٣٩) لقمان عمر النعيمي، تركيا والاتحاد الأوروبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عدد (١٢٠)، أبو ظبي ، ٢٠٠٧، ص ١٢.

(٤٠) محمد نور، تركيا الصيغة والدور، دار رياض الريس ،بيروت ،٢٠٠٨،ص٢٠٥.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٤٢) هانيش كرامر، مصدر سبق ذكره ، ص ص٣١٤ – ٣١٥ .

(٤٣) ألكسندر أبي يونس، مصدر سبق ذكره،ص٢.

(٤٤) مخاطر رفض ضم تركيا لاتحاد النادي المسيحي الأوروبي، مقال منشور على موقع(المسلم)، في ٢٠١٦/٦/١٥ ،ص١، على الموقع الإلكتروني : http://almoslim.net7

(٤٥) أحمد حسن علي ، معايير الاتحاد الأوروبي وانضمام تركيا، مركز(البيان للدراسات والتخطيط)، ،في ٢٠١٦/٥/١١ ، ص ص٥ – ٦،على الموقع الاليكتروني : http://www.bayancenter.org

(٤٦) " تقدّم في المفاوضات التركية-الكردية"، صحيفة النهار، العدد (٢٤٣٤٠) ،في ٢٢ آذار عام٢٠١٢، بيروت ،ص٣.

(٤٧) ألكسندر أبي يونس، مصدر سبق ذكره ، ص٣.

(٤٨) المصدر نفسه، ص٤.

(٤٩) معمر خولي ،مصدر سبق ذكره.ص٣.

(٥٠) عقيل سعيد محفوض ،مصدر سبق ذكره، ص ص٢١٨- ٢١٩.

(٥١) حيرة الاتحاد الأوروبي في التعامل مع المرشح المسلم ،موقع(قنطرة) ،في ٢٠١٦/٦/٥، ص١،على الموقع الإلكتروني :http://ar.qantara.de

(٥٢)كوثر عباس الربيعي، العلاقات الأمريكية – التركية في الميزان الاستراتيجي الدولي، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد ،2013،ص٦، على الرابط: https://webcache.googleusercontent.com

(٥٣) المصدر نفسه، ص٧.

(٥٤)ألكسندر أبي يونس، مصدر سبق ذكره ،ص٥.

قائمة المصادر والمراجع

- الاتحاد الأوروبي ٦٠ عاما على البداية، موقع ،في ٢٠١٧/٣/٢٧على الموقع الاليكتروني : http://www.aljazeera.net
- أحمد حسن علي، معايير الاتحاد الأوروبي وانضمام تركيا، مركز(البيان للدراسات والتخطيط)، في ٢٠١٦/٥/١١، على الموقع الاليكتروني : http://www.bayancenter.org
- أحمد مجدي السكري:

أ - أزمة العلاقات التركية الأوروبية بين غياب الفاعلية واعتبارات المصالح، في ٢٠١٣/٣/٣،على موقع (الجزيرة) ، على الموقع الإليكتروني: http://www.aljazeera.net

ب - تعقيدات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ،العدد(١٨٧) في٢٠١٢/١/١٠.

- ألكسندر أبو يونس، العلاقات الحائرة بين تركيا والاتحاد الاوروبي، مجلة الدفاع الوطني ،بيروت، في ٢٠١٣/٣/٣، على الموقع الاليكتروني : https://www.lebarmy.gov الاليكتروني:http://www.aljazeera.net
- أنس المرزوقي، مراحل بناء الاتحاد الأوروبي، موقع (الحوار المتمدن) ،في٢٠١٤/١/١٣،على الموقع الإليكتروني: http://www.ahewar.org
- بتول هليل جبير الموسوي، السياسة التركية اتجاه منطقة الخليج العربي منذ عام ١٩٩١م وآفاقها المستقبلية ، مركز الدراسات الإقليمية ، ب . ت ، جامعة الموصل ، ٢٠١٢م.
- بولنت آراس، آفاق التعاون التركي السوري الايراني العراقي ، ترجمة رشا حاتم ، موقع (الجزيرة)على الموقع
- حيرة الاتحاد الأوروبي في التعامل مع المرشح المسلم ،في ٢٠١٦/٦/٥،على الموقع الإلكتروني : http://ar.qantara.de

- خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، دراسة صادرة عن منشورات أتحاد الكتاب العرب، على الموقع الالكتروني : www.awu-dam.com .
- روجيه تمراز ، خط أنابيب باكو-تفليس-جيهان ،موقع (المعرفة)، في ٢٠١٦/٣/٣،على الموقع الاليكتروني : http://www.marefa.org
- سارة زقيبة ،،شروط الانضمام للاتحاد الأوروبي ،في ٢٠١٦/١٢/٦،على الموقع الإليكتروني:http://mawdoo3.com
- سلمان داوود سلوم العزاوي ، سياسة حزب العدالة والتنمية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،٢٠١٢.
- صحيفة النهار ، تقدم في المفاوضات التركية- الكردية ، في ٢٢ آذار عام ٢٠١٢، العدد(٢٤٣٤٠).
- عبد العزيز صدوق وآخرون ، بناء الاتحاد الأوروبي: النشأة و التاريخ والمؤسسات، مركز راشيل كوري الفلسطيني لحقوق الأنسان، في ٢٠١٤/٣/١٣،على الموقع الالكتروني: http://rachelcenter.ps:
- عبد القادر محمد علي ، الموقع الجيوسياسي لتركيا وأهميته في الاستراتيجية الغربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، مركز أدراك للدراسات والاستثمارات ،آب ٢٠١٦ ،على الموقع الإليكتروني: http://idraksy.nen
- عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية، ط ١،المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ،بيروت ، ٢٠١٢.
- علي حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، إشراف مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط ٢،، بيروت ، ٢٠١٢.
- كوثر عباس الربيعي، العلاقات الأمريكية – التركية في الميزان الاستراتيجي الدولي، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد ، على الرابط: https://webcache.googleusercontent.com
- كيف يعمل الاتحاد الأوربي ، في ١ / ٦ / ٢٠١٧م ،على الموقع الإلكتروني: httb;\\eypolcobbs.ey\er\conten
- لقمان عمر النعيمي ، تركيا والاتحاد الأوروبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عدد (١٢٠) ، أبو ظبي.

- محمد سليمان أبو رمان، من الاحتواء إلى تغيير الأنظمة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد ١١ أيلول ، موقع (الإسلام اليوم) ،على الموقع الإليكتروني: http://www.islamtoday.net
- محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا ، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية- الاوروبية ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠١.
- محمد نور ، تركيا الصيغة والدور، دار رياض الريس، بيروت، ٢٠٠٨.
- هانيش كرامر ،تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، ط ١،الرياض ،٢٠٠١.
- وزارة الخارجية التركية ، العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي ، ٢٠١٧/٦/٣،على الموقع الإليكتروني:-http://www.mfa.gov.tr/turkiye-ab-iliskilerine-genel-bakis-ar.ar.mfa